المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد 18A2 2025 تشرين1
No. 18A2 2025 October

متطلبات تحقيق التنمية السياسية في تشكيل الدولة الأمة

م. د. ليث هادي سيد حسن
جامعة كلكامش
internationalsearch2021@gmail.com

الملخص

تتطلب التنمية السياسية في تشكيل الدولة الأمة توفير أسس سياسية واجتماعية واقتصادية متينة، وتشمل بناء مؤسسات سياسية قوية وفعالة، خاصة السلطات السيادية "التنفيذية، التشريعية، القضائية"، بما يضمن فعالية اتخاذ القرار وإلزاميته، وتحقيق الاستقرار والأمن القومي من خلال قدرة الدولة على ضمان حدودها والدفاع عن مصالحها الوطنية، وزيادة التماسك الاجتماعي من خلال اكتساب السلطة شرعيتها من خلال التوافق المجتمعي، وتحقيق المشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في صنع القرار عن طريق التعددية السياسية والحزبية، وتعزيز قيم التسامح والوحدة الوطنية والحفاظ على الهوية، وتطوير اقتصاد قوي يعتمد على التخطيط والإنتاجية، بالإضافة إلى إرساء مبادئ العدالة والمساواة والحريات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الأمة، التنمية السياسية، الفكر الغربي.

Requirements for achieving political development in the formation of the nation – state

Teacher Dr. Laith Hadi Sayed Hassan
University of Gilgamesh

Abstract

Political development in the formation of a nation – state requires the provision of solid political, social, and economic foundations. This includes building strong and effective political institutions, particularly sovereign authorities (executive, legislative, and judicial), to ensure effective and binding decision – making. This ensures stability and national security through the state's ability to secure its borders and defend its national interests. It also increases social cohesion by legitimizing authority through societal consensus, achieving broad citizen political participation in decision – making through political and party pluralism, promoting the values of tolerance, national unity, and the preservation of identity, developing a strong economy based on planning and productivity, and establishing the principles of justice, equality, and fundamental freedoms.

Keywords: state, nation, political development, Western thought.

المقدمة

إن عملية بناء التنمية السياسية وبناء الدولة تدفع بها مجموعة من المؤثرات التي تتباين في مدى قوتها وتأثيرها في تحقيق حالة الإصلاح السياسي التي تتضمن تعزيز المشاركة السياسية، ونشر الثقافة الديمقراطية، واعتماد الوسائل السلمية لتداول السلطات، والتوزيع العادل للسلطات، وضمان الإنصاف التوزيعي للثروات، وتحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية، مع كل هذه الأمور لا بد من تبيان ماهية الدولة الأمة ومتطلبات تحقيق التنمية السياسية وأثرها في بناء الدولة الأمة لأجل بناء نظام سياسي ديمقراطي متقدم يراعي العدالة وحقوق المواطنين.

أولاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد ضرورات التنمية السياسية في تشكيل الدولة الأمة من حيث بناء هوية وطنية مشتركة، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وتوسيع المشاركة السياسية، وإقامة مؤسسات ديمقراطية قادرة على حماية الحقوق والواجبات، وتوفير الأمن والاستقرار للمواطنين، مع الحفاظ على القيم المجتمعية.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تنبثق الدراسة من إشكالية مفادها: "الضرورات الأساسية في تحقيق التنمية السياسية في تشكيل الدولة الأمة"، وبناء وعليه تتضح التساؤلات التالية:

1- ما توصيف الدولة الأمة؟
2- ما خصائص وأنواع الدولة الأمة؟
3- ما أثر التنمية السياسية في بناء الدولة الأمة؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

إن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها أن تحقيق التنمية السياسية في تشكيل الدولة الأمة تستلزم بناء مؤسسات سياسية قوية، وتعزيز المواطنة الفاعلة، وإرساء سيادة القانون، وتوفير الحريات والعدالة، وتطوير هياكل حكم فعالة تمكن الدولة من الاستجابة لمطالب المواطنين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

رابعاً: منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج التاريخي نظراً لأهميته في تتبع مسارات تطور مفهوم الدولة، فضلاً عن المنهج الاستنباطي بغية توضيح عناصر وخصائص التنمية، ومن ثم اعتمدت الدراسة على المقاربات التحليلية في تغطية الجانب النظري من حيث أثر التنمية على الدولة الأمة.

خامساً: هيكلية الدراسة

اشتمل البحث على ملخص، ومقدمة، وخاتمة، وتضمن ثلاثة مطالب، إذ في المطلب الأول: **"توصيف الدولة الأمة"**. والمطلب الثاني: **"خصائص وأنواع الدولة الأمة"**. والمطلب الثالث: **"أثر التنمية السياسية في بناء الدولة الأمة"**.

المطلب الأول
توصيف الدولة الأمة

توصف دولة القومية أو الدولة بأنها دولة تقع في مساحة جغرافية تستمد شرعيتها من تمثيلها أمة أو قومية مستقلة وذات سيادة، إذ إن الدولة هي كيان سياسي وجيوسياسي، بينما دولة القومية هي كيان ثقافي وإثني.

الفرع الأول: تعريف وإشكالية مفهوم الدولة

الدولة في اللغة العربية يقابلها **State** في اللغة الإنكليزية، وهي في الأساس كلمة لاتينية هي **Status** وتعني الواقف أو الثابت، أو الحالة المستقرة والثابتة[1]، وتشتق كلمة "الدولة في اللغة العربية من الفعل دال، بمعنى تغير الزمان وانقلب، ومن هذا قولهم دالت دولتهم، بمعنى ذهبت وأتت مكانها دولة أخرى، وفي هذا تأكيد على عنصر التغيير، وأيضا فإن الدولة في اللغة العربية تشير إلى الغلبة، والاستيلاء، والشيء المتداول"[2].

إن الدولة هي كلمة حديثة استخدمت في النهضة الأوروبي، وفي القرن السادس عشر حين استخدم نيكولو مكيافيلي **Niccolo Machiavelli** في كتابه الأمير كلمة الدولة بالمعنى الحديث، إذ قال: "كل هيأة التي كان أو لها سلطة على الشعوب هي دول، أو إمارات، أو جمهوريات"[3].

وعند جورج هيغل **Georg Hegel** فأن الدولة هي تجسيد لفكرة برجوازية أخلاقية، وعند كارل ماكس **Karl Max** هي تنظيم يحتكر استخدام العنف بطريقة مشروعة في مساحة جغرافية محددة[1].

---

[1] إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص69.

[2] نقلاً عن: إحسان هندي، كلمات في الفكر والتاريخ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1995، ص88.

[3] نيقولا مكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004.

ويختلف تعريف الدولة بسبب الاختلاف في الفقه والفكر السياسيين، والرؤية لبلورة وبناء ووظيفة الدولة، لهذا ظهرت ثلاثة آراء، هي: الأول، يرى أن الدولة منظمة تهدف إلى تحقيق مصلحة الجماعة، والثاني، يرى أن الدولة جمعية تعمل موجب أحكام القانون المقدم من الحكومة صاحبة السلطة، والثالث، يرى أن الدولة مؤسسة تتفرع عنها مؤسسات أخرى أقل شأناً، مثل: الحكومة والأحزاب[2].

الفرع الثاني: تعريف الدولة في الفكر السياسي

إن الدولة عند جان بودان **Jean Bodin** تسمى الجمهورية، ولا توجد دولة ما لم تكون فيها قوة توحد كل أعضائها، وأجزائها. ويرى جون أوستن **John Austin** أن الدولة تشكيل قانوني فيه سلطة عليا تتصرف على اعتبارها الأنموذج الأخير للقوة. ويعرف فريدريك إنجلز **Friedrich Engels** الدولة بأنها: علاقة كبح من حيث هيمنة طبقة معينة على المجتمع لردع الطبقات المهددة[3]. والدولة عند "كارل ماركس" هي عميل البرجوازية، وتمكن المالكين من التأثير[4].

ويعرف ماكس فيبر **Max Weber** الدولة بأنها: منشأة سياسية سمتها مؤسساتية تطبيق القوانين باحتكار القهر المادي الشرعي. أما انتوني غدنز **Anthony Giddens** فيعرف الدولة بأنها: منظمة سياسية تتألف من الحكومة والمؤسسات والموظفين المدنيين، وتسيطر على مكان معين، وتدعم سلطة القانون والقدرة على استغلال القوة[5].

وهناك مساهمة للفكر العربي في تعريف الدولة، فيعرف "إسماعيل صبري عبد الله" الدولة بأنها: "جوهرياً جهاز يحد من حرية المواطنين، وهي دائماً تمثل مصالح الطبقات السيدة في المجتمع، كما إنها تمارس السلطة من خلال البيروقراطية"[6].

وترتبط الدولة بالتنمية فهي عملية متواصلة ترتبط بالتحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتقنية، فهي تطور إمكانات الاقتصاد والمجتمع وتعزز الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية، مما يوفر مستوى مناسب من لعيش الرعايا في الدولة في إطار من الأمن بشكل مطرد، ولم تقتصر على زيادة دخل الفرد فسحب، وإنما أصبحت تعني التغيير الشامل لمختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية[7].

والتنمية السياسية هي عملية هيكلة المؤسسات وتطوير مساحة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق مقدار ملائم من الاستقرار السياسي، عن طريق تنظيم عمليات التحديث على النظام السياسي فيصير نظاماً حديثاً متطوراً، متغيراً من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية.

المطلب الثاني

خصائص وأنواع الدولة الأمة

إن تشخيص مميزات الدولة الحديثة يقوم على المقارنة بين غياب الديمومة وشخصنة السلطات للكيانات السياسية القديمة، مثل: الاقطاعيات والإمارات، أما الدول الحديثة جمعت قوة الإمبراطوريات والتماسك الاجتماعي لإعطاء شعور بالهوية المشتركة للمجموعات المحلية.

الفرع الأول: خصائص الدولة الأمة

---

(1) وريف عوادين، نظرية الدولة في الفكر الماركسي العربي الحديث (مهدي عامل، عبد الله العروي، هشام غصيب)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص244.

(2) برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص15.

(3) عبد الستار جمال عبد الحميد، مفهوم الدولة من النشأة إلي الدولة القومية: دراسة مقارنة في الفكر السياسي الإسلامي والغربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، على الموقع الإلكتروني:
https://democraticac.de. Visited: 22/8/2025.

(4) عدنان عويد، أوهام نهاية الدولة في المفهوم الماركسي.. وفخ الأيديولوجيا، صحيفة المثقف، على الموقع الإلكتروني:
https://www.almothaqaf.org. Visited: 22/8/2025.

(5) جون س. درايزك وبوني هونيغ وآن فيليبس، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، ترجمة: بشير محمد الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص513.

(6) نقلاً عن: محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص31.

(7) أحسن محمد خشة ومحمود محمد طناحي وآخرون، البحث التربوي العربي ومجتمع المعرفة: أعمال المؤتمر العلمي الخامس، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2017، ص508.

يحدد أربعة معايير للتمييز بين الدولة الحديثة والقديمة، وهي[1]:
أولاً: "معيار الاستمرارية" فالدلة الحديثة تمتاز بالاستمرارية، ولا تتغير بسبب الأزمات والحروب.
ثانياً: "معيار الحدود الثابتة" إذ إن الدولة الحديثة ترتكز على حدود جغرافية دائمة.
ثالثاً: "معيار السيادة" فالدولة الحديثة قادرة على اتخاذ القرارات الوطنية من دون إملاءات خارجية.
رابعاً: "معيار المصلحة العامة" اقتناع المواطنين بأهمية تقديم الأولوية لمصالح الدولة.
ويؤكد "أنتوني غدنز" أن الدولة الحديثة تتميز بخصائص، هي[2]:
أولاً: "السيادة" قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها على كافة الحدود الوطنية.
ثانياً: "المواطنية" توسع الحقوق الوطنية لرعايا الدولة ولا اقتصر على الانتماء للجماعة السياسية العامة.
ثالثاً: "القومية" تطبيق مبدأ المواطنة والإقرار بأن للمواطنين حقوق وواجبات.
وأبرز مظاهر الاختلاف بين الدولة الحديثة والقديمة حسب منهج ماكس فيبر يتمثل في شكل وطبيعة "الجيش، الإدارة، الاقتصاد، التعليم"، والفقهاء ركزوا على إصلاح الإدارة العامة، وأن تطبق القوانين على جميع المواطنين دون تفرقة جغرافية أو عرقية أو طبقية.

الفرع الثاني: أنواع الدولة الأمة

اولا: تعريف الدولة القومية

اختلفت الآراء حول مفهوم القومية فلكل أمة تجربتها وفكرها، لذلك يعبر عن قومية كل أمة بشكل يختلف، فقد اشتقت القومية في اللغة العربية من كلمة "قوم، والقوم مصدر قام أي اعتدل المرء أو الأمر واتزن، وقام بالأمر أي تولاه واعتنى به، قام الحق ظهر وثبت"[3].
أما الأمة في اللغة العربية، "فهي مشتقة من أمّ، والأم، بالفتح ثم السكون هو القصد، أم يؤمه توخاه، وقصده، وهناك معانٍ أخرى عديدة لها منها القرن من الزمن، الطريقة، الدين، الشرعة والدين، الجماعة، جمع لهم جامع من دين أو زمان أو مكان أو غير ذلك، إذن الأمة هي جماعة اجتمع أمرها لأحد الأسباب التي قد تكون "قصد واحد، دين واحد، شريعة واحدة، نهج واحد، أو فكر سياسي واحد، أو أصل واحد، أو حال واحد، أو غاية واحدة"[4]، والشعور بالأمة هو ما يسمى بالقومية.
وتعريف الأمة بأنها: "مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة"[5]. ويرى أنتوني سميث **Anthony Smith** أن القومية على اعتبارها أيديولوجية تمثل ركائز العصر الحديثة حيث تمكنت من تحريك الوعي لدى المواطنين بالهوية الوطنية[6].
يتضح مما سبق أن القومية هي تعزيز الانتماء القوم أو الأمة، وتشير إلى عناصر مشتركة لدى الجماعة، كذلك وجود مجموعة من الروابط والمشاعر التي تمنح لكل جماعة هويتها وشخصيتها المميزة.

ثانياً: الدولة الحديثة

تحدد أربعة معايير حول ما إذا كانت الدولة ظاهرة قدم التجمعات البشرية أم ظاهرة حديثة؟، هي[7]:
أولاً: عند الأثنولوجيين ترتبط الدولة بالكتابة، واستقرار القبائل الرحل، والملكية الخاصة.
ثانياً: عند الماركسية تشكلت الدولة في عصر النهضة وعهد الثورة الفرنسية.
ثالثاً: اجتماعيات القرن التاسع عشر تعني الدولة الصناعية مجتمع المصانع والمتاجر بدل الحقول.
رابعاً: اجتماعيات أواسط القرن العشرين تعني الدولة الجهد الناجم عن تداخل الصناعة والعلم.

---

(1) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص58.
(2) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط4، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص468.
(3) علي عباس مراد وعامر حسن فياض، القومية والأمة: مدخل الى الفكر السياسي القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص39.
(4) المرجع نفسه، ص45.
(5) آية عنان، "أنماط الصراعات السياسية الداخلية في الأقطار الإسلامية"، أمتي في العالم: الأمة بعد مائة عام من إسقاط الخلافة، بإشراف: نادية محمود مصطفى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بيروت، 2024، ص398.
(6) للمزيد ينظر: أنتوني دي سميث، الأسس الثقافية للأمم: الهرمية والعهد والجمهورية، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2021.
(7) هاشم محمد سلمان، التنمية الثقافية في المجتمعات الثقافية، على الموقع الإلكتروني:
http://www.uo_f_islam.net. Visited: 22/8/2025.

ويمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية "حول هذه المسألة، الأول، يرى أن الدولة ظاهرة قديمة وليست حديثة، والثاني، يرى أن الدولة ظاهرة برزت في العصور الحديثة للمجتمعات الغربية، والثالث، يرى أن الدولة حديثة بشكلها وبنيتها، لكنها تشكلت في المجتمعات القديمة"[1].

إن العرب لم يعرفوا مصطلح الدولة، غير أنهم قدموا مفهوم الدولة على اعتبارها واقعة قبل الإسلام في ممالك اليمن في سبأ وحمير ومعين، وفي دولتي المناذرة والغساسنة، وظهر مفهوم الدولة بمسميات مختلفة في الفكر الشرقي عموماً، والفكر العربي الإسلامي خاصة[2].

وكانت محصلة الصراع في أوروبا ظهور الدولة على اعتبارها شكل مستحدث لممارسة السلطة السياسية وتنظيمها، وبلغة النمذجة فإن الدولة الحديثة هي الدولة نفسها وما سواها نوع ما من السلطة، لذلك ينكر الفكر السياسي الأوروبي وجود دولة بالمعنى المضبوط قبل تشكيل الدولة الحديثة، وأن ما جاء قبلها مجرد أطر شكلية للسلطة[3]، وهناك من يعتقد أن الدولة الحديثة هي استمرار للكيانات السياسية السابقة، أو شيئاً يختلف عنها ومتجاوزاً لها.

المطلب الثالث
متطلبات تحقيق التنمية السياسية

إن تحقيق التنمية السياسية يستلزم بناء مشاركة سياسية حقيقية ديمقراطية تؤمن بالتنمية السياسية، وتحقيق ثقافة سياسية أي مشاركة ديمقراطية ودورها في تأطير عملية تحقيق تنمية سياسية فاعلة.

الفرع الأول: المشاركة السياسية الديمقراطية

إن الديمقراطية هي ممارسة نسبية قابلة للنمو مثلما هي قابلة للتراجع، لأنها محكومة بالاعتبارات الموضوعية والذاتية لأي مجتمع، فهي تبدأ حينما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها، فتصبح سلوكاً اجتماعياً وطريقة حياة حينما تنتشر ممارساتها في المؤسسات، ولن تكون هناك تنمية سياسية بغياب المشاركة الديمقراطية التي تعتمد الإيمان بحرية الأفراد ومواطنتهم، لذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية، والتي تؤشر من خلال حق مخاطبة السلطات العامة، وحق تولي المناصب السياسية، وحق الترشيح للمناصب السياسية أو العضوية في المجالس النيابية أو غيرها، وحق الانتخاب[4].

والمشاركة السياسية عند صامويل هنتنجتون **Samuel Huntington** تعني "ذلك النشاط الذي يقوم به الأفراد العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أو غير فعال"[5]، لذلك تختلف مواقف الأفراد واستعدادهم للمشاركة السياسية، فبعضهم يقدم عليها، بينما يمتنع البعض الآخر، فيتشجع الأفراد على الإسهام في العملية السياسية في الأنظمة الديمقراطية ويتجنبها في الأنظمة الشمولية.

إن المشاركة السياسية تأخذ ابعاداً متعددة، فهي تشمل أشكالاً قانونية وأخرى غير قانونية، وتشمل القانونية مشاركة تقليدية وأخرى غير تقليدية، التقليدية، مثل: التصويت أو متابعة الأمور السياسية والدخول في مناقشات سياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية، والانخراط في عضوية الاحزاب، والشكل غير التقليدي، مثل: الشكاوى والاضراب والاعتصام، أما الشكل غير القانوني للمشاركة فيتمثل بالعصيان المدني والاعمال الارهابية المستخدمة للعنف، وأعمال الشغب، وأثارة الفتن في محاولة لتقويض سلطة الدولة[6]، وكل أشكال المشاركة السياسية هذه تتطلب درجة من الإدراك السياسي الذي يعني معرفة

---

(1) محمد صالح مراكشي، الدولة بين العرب والغرب، الشركة العامة للطباعة، تونس، 1997، ص23.
(2) عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص4.
(3) محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة: مراجعات نقدية، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص34.
(4) إبتسام سامي حميد، الدور البرلماني للمرأة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص68.
(5) نقلاً عن: حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: (الأهمية، الأنماط، الأبعاد)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص9.
(6) عبد الفتاح جبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، ص16.

المواطن لحقوقه السياسية وواجباته. كما أن المشاركة السياسية هي عملية شاملة متعددة الأوجه بحيث لا تنحصر في حجم القوى الإجتماعية الراغبة بالانضمام إلى العملية السياسية، وإنما في مدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمطالب هذه القوى في المشاركة ومن ثم في إمكانية المؤسسات لاستيعاب هذه الجماعات وحفظ الاستقرار السياسي.

ثانياً: تحقيق ثقافة سياسية ديمقراطية مشاركة

تعريف الثقافة السياسية أنها القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويرى غابرييل أ. ألموند **Gabriel A. Almond** وسيدني فيربا **Sidney Verba** بأنه يمكن تحديد أنماط الثقافة السياسية لأي مجتمع، من خلال معرفة وإدراك أربعة جوانب أساسية من العملية السياسية، هي[1]:

1- النظام ككل أي النظام السياسي بشكل عام، مكوناته وأسسه وأبعاده السياسية والتاريخية والدستورية.
2- المدخلات تشمل الأفراد والجماعات والبنى الأساسية التي من خلالها يتم التعبير عن المطالب.
3- المخرجات تتضمن كيفية تحويل المطالب إلى سياسات العامة في المجتمع.
4- العامل الشخصي أو دور الذات يتضمن مدى قدرة الفرد وفاعلية دوره في الحياة السياسية من حال إدراكه ومعرفته حقوقه وواجباته ووسائل الاتصال مع نظامه السياسي.

واستناداً إلى هذه الانماط فأن العناصر الثلاثة "الإدراك، الشعور، التقييم" هي التي توزع على هذه الأنماط، وهذه العناصر بمجموعها تؤلف معايير لقياس التوجهات الفردية إزاء أي موضوع سياسي، وتنقسم الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع، هي[2]:

أ- **"الثقافة الضيقة"** أي أن الناس لا يعرفون إلا القليل من الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة.

ب- **"ثقافة الخضوع"** هذا النوع من الثقافة السياسية لا يمكن أن يعبر عن ثقافة سياسية موحدة، بسبب تكوينها نوع من الأحاسيس والوعي وإصدار نوع من أحكام القيمة السياسية التي ترتبط بالنظام.

ت- **"الثقافة السياسية المشاركة"** يؤمن المواطنون بفرصهم بالمشاركة في النظام السياسي، وأنهم قادرون على استبدال النظام أو تعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة.

وعلى هذا الأساس فأن الثقافة تتحدد من خلال مجموعة من الإبعاد هي: "الإحساس بالهوية القومية، المخرجات الحكومية، عملية صنع القرار"، وقد أعد سيدني فيربا الإحساس بالهوية القومية من أهم أبعاد الثقافة السياسية قوامه دعم حركة النظام السياسي، وتوطيد عملية بناء الأمة وعملية بناء الدولة في آن واحد، إذ إن هذا البعد يوضح عامل الولاء من جانب الأفراد للنظام السياسي، ما يساعد في تشكيل هويتهم القومية التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات وتصبغ مؤسساتهم بالشرعية التي تستمد من رضا الأفراد عن نظامهم السياسي. أما البعد الثاني، أي القرارات التي يتخذها النظام السياسي وأفعاله الملموسة، فأن نمط الثقافة السياسية الفرعية السائدة في المجتمع تدفع الأفراد إلى الانتماء إلى مؤسسات اجتماعية غير مؤسسة الدولة تأميناً لحاجاتهم المادية والمعنوية أو الأساسية والثانوية، لكنه عندما تسود المجتمع ثقافة سياسية مشاركة موحدة، فإنها تعزز قيماً سياسية تضغط باتجاه الامتثال لقرارات النظام السياسي. أما عملية صنع القرار ترتبط بمدى مشاركة الفرد فيها، فالموقف يكون سلبياً عندما تكون غائبة أو محدودة والعكس صحيح[3].

إن الثقافة السياسية لها وظائف متعددة يستطيع من خلالها كشف الأهداف العامة للنظام السياسي بالنسبة للجماهير والمجتمع والقادة السياسيين والنظام السياسي، هي: "التعرف على طبيعة البنى والنظم السياسية، تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية، خلق الهوية القومية، الثقافة السياسية تحقق المواطنة،

---

[1] نادية محمود مصطفى وآخرون، مدخل في علم السياسة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2023، ص108.

[2] عبد الرحمن حمدي عبد المجيد، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص95.

[3] المرجع نفسه، ص91.

الثقافة السياسية والتحديث والتنمية الشاملة"، إذ إن عملية التعليم السياسي يعد جزءاً من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التي يسعى الفرد لاكتسابها باعتباره عضواً في المجتمع[1].
إن الثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة، والتي تسهم جميعها في عمليات التنمية الشاملة، والتي بالطبع تشمل أنماط متعددة مثل التنمية الإقتصادية الإجتماعية السياسية.

المطلب الثالث
أثر التنمية السياسية في بناء الدولة الأمة

إن التنمية هي آلية متصلة تتشكل من مجموعة من التحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتقنية، وتعمل على تطوير إمكانات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد.

الفرع الأول: التنمية السياسية وبناء المجتمع الديمقراطي في ظل الدولة

إن التنمية لا تركز على زيادة دخل الفردي ورفع مستوى الرفاهية فقط، وإنما باتت تعني التغيير الذي "يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية، والتنمية بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الإجتماعية، حيث تأخذ بالحسبان أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، وأن التنمية هي عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية"[2].
والتنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، وهذا يدل على أن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الإجتماعية العديدة.
إن التنمية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش السعيد للمواطنين، وتطوير الإنسان، وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن أن تسهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع، وهذا الأمر بحاجة إلى وجود دولة مستقل ومحققة للوحدة الوطنية، وخالية من موضوع المشاكل العرقية والهويات الفرعية، ومتمتعة بقدر كافي من الاستقرار السياسي، إذ لا وجود للتنمية في ظل مجتمع تعاني وحدتهُ الوطنية من المشاكل وكثرة الانقلابات، وفي مقابل ذلك ما يقوم به النظام ضد أبناء الشعب في فرض القوانين الخاصة بمنع التجول وتشكيل المحاكم العسكرية والتغييرات الوزارية المستمرة وتطبيق الأحكام العرفية، وذلك من أجل السيطرة على أعمال العنف التي تصدر[3].
فالأنظمة السياسية التي تتميز بالاستقرار السياسي، هي التي استطاعت تشكيل آليات ومؤسسات لاحتواء الحراك الاجتماعي، لذلك فأن الديمقراطية لا تقاس بعدد الأحزاب، وإنما من خلال التداول السلمي للسلطة بين الجميع.

الفرع الثاني: التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية

حسب فقهاء القانون فأن الأركان الأساسية الثلاثة لقيام الدولة القومية، هي: الإقليم، الشعب، الحكم، ونظراً لتزايد احتياجات السكان وظهور مجموعة من الوظائف، فإنه لا بد من توفر ثلاث خصائص أخرى، وبتحقق هذه الخصائص تتحقق التنمية السياسية، وهي[4]:
أولاً: وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات.

---

[1] حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف ... التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص42.
[2] حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية في التطور الديمقراطي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:
https://annabaa.org. Visited: 22/8/2025.
[3] ريناس بنافي، المعنى والجدوى من الممارسة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، على الموقع الإلكتروني:
https://democraticac.de. Visited: 25/8/2025.
[4] أسعد طارش عبد الرضا، الخصائص العامة للسلطة السياسية: دراسة أنموذج العراق منذ 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 98، تموز/يوليو، 2024، ص44.

ثانياً: نمو القدرة التنظيمية للدولة واتساع اختصاصاتها وامتداد نفوذها.
ثالثاً: وجود مفهوم محدد للمواطنة.

إن أصحاب هذا الاتجاه جعلوا من الخصائص السابقة بمثابة معايير عالمية لأية دولة قومية، وركزوا على مسألة الانفتاح والتسامح كدافع للتنمية ممثلاً بتلك القدرة على أن يضع المرء نفسه في أدوار الآخرين، وقد وصف ذلك الدافع بأنه قدرة حركية نفسية يمكن أن يكون لها الأثر الأعظم في تغيير الشخصية، والتنمية السياسية وفقاً لذلك من أهم نتائج التحديث السياسي الاجتماعي والاقتصادي، فالتحضر والتعليم وانتشار وسائل الإعلام والتصنيع، قاد إلى تعبئة سريعة لمجموعات في المجتمع قبل أن تتمكن المؤسسات السياسية الجديدة من الوصول إلى مستوى عال من الشرعية بين مختلف فئات المجتمع[1]، وترتبط عملية التنمية بعملية التحديث من خلال متغيرات اجتماعية عدة مثل زيادة الظاهرة الحضرية، وانخفاض مستوى الأمية وانتشار وسائل الاتصال، واتساع درجة المشاركة الإقتصادية والسياسية والثقافية، وارتفاع الكفاءات الفنية والإدارية والمهارات.

إن التحديث لكونه جزءاً من عملية التنمية يتغير بمقتضاها الأفراد ويتحولون من أسلوب تقليدي في حياتهم إلى طريقة أخرى للحياة تتميز بأنها أكثر تقدماً، وبخاصة من الناحية التكنولوجية، فضلاً عن أنها تتميز بتغيرها السريع، وعلى هذا النحو فأن عملية التنمية السياسية ترمي الى تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها وعادة ما ترافق عملية التنمية السياسية عملية التنمية الإجتماعية، فحينما تتزايد وتيرة التعبئة الإجتماعية مع اتساع عملية التنمية السياسية في مجتمع ما، يضاف إليه مستويات عالية من عملية التحديث السياسي يمكن أن يؤدي الى استقرار سياسي، وبالتالي يودي الى تكوين دولة على مستوى عالي من الإمكانية في العمل على تلبية حاجات المواطن والوصول به إلى مستوى الاستقرار والرفاهية.

الخاتمة

إن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول للمواطنين، وتعزيز حقوق الإنسان، وإنقاذ المجتمع من حالة التخلف إلى حالة البناء الشامل للمجتمع.

الاستنتاجات

1- إن التنمية بحاجة إلى وجود دولة مستقلة محققة للوحدة الوطنية، ومتمتعة بقدر ملائم من الاستقرار السياسي، فالمجتمعات التي تعاني من الأزمات والانقلابات تبقى رهينة للتخلف.
2- تواجه التنمية في الدول الجنوبية معضلة عدم الاستقرار السياسي، وهذا يدفع نحو توظيف كل الطاقات بغية تثبيت أركان النظام القائم.
3- إن الأنظمة السياسية التي تتميز بالاستقرار السياسي، هي أنظمة شكلت آليات لاحتواء الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.
2. إبتسام سامي حميد، الدور البرلماني للمرأة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
3. إحسان هندي، كلمات في الفكر والتاريخ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1995.

[1] كيف يساهم التسامح في تماسك وبناء المجتمعات؟، على الموقع الإلكتروني:
https://newspaper.al-vefagh.ir. Visited: 25/8/2025.

4. أحسن محمد خشة ومحمود محمد طناحي وآخرون، البحث التربوي العربي ومجتمع المعرفة: أعمال المؤتمر العلمي الخامس، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2017.
5. آية عنان، "أنماط الصراعات السياسية الداخلية في الأقطار الإسلامية"، أمتي في العالم: الأمة بعد مائة عام من إسقاط الخلافة، بإشراف: نادية محمود مصطفى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بيروت، 2024.
6. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
7. حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف ... التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
8. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: (الأهمية، الأنماط، الأبعاد)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.
9. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.
10. عبد الرحمن حمدي عبد المجيد، الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز الثقافة السياسية والديمقراطية، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
11. عبد الفتاح جبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2010.
12. علي عباس مراد وعامر حسن فياض، القومية والأمة: مدخل الى الفكر السياسي القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
13. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.
14. محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة: مراجعات نقدية، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000.
15. محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
16. محمد صالح مراكشي، الدولة بين العرب والغرب، الشركة العامة للطباعة، تونس، 1997.
17. نادية محمود مصطفى وآخرون، مدخل في علم السياسة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، 2023.
18. وريف عوادين، نظرية الدولة في الفكر الماركسي العربي الحديث (مهدي عامل، عبد الله العروي، هشام غصيب)، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

ثانياً: الكتب المترجمة

1. أنتوني دي سميث، الأسس الثقافية للأمم: الهرمية والعهد والجمهورية، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2021.
2. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط4، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
3. جون س. درايزك وبوني هونيغ وآن فيليبس، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، ترجمة: بشير محمد الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.
4. نيقولا مكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004.

ثالثاً: الدوريات

1. أسعد طارش عبد الرضا، الخصائص العامة للسلطة السياسية: دراسة أنموذج العراق منذ 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 98، تموز/يوليو، 2024.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1.عبد الستار جمال عبد الحميد، مفهوم الدولة من النشأة إلي الدولة القومية: دراسة مقارنة في الفكر السياسي الإسلامي والغربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، على الموقع الإلكتروني:
https://democraticac.de. Visited: 22/8/2025.
2.عدنان عويد، أوهام نهاية الدولة في المفهوم الماركسي.. وفخ الأيديولوجيا، صحيفة المثقف، على الموقع الإلكتروني:
https://www.almothaqaf.org. Visited: 22/8/2025.
3.هاشم محمد سلمان، التنمية الثقافية في المجتمعات الثقافية، على الموقع الإلكتروني:
http://www.uo_f_islam.net. Visited: 22/8/2025.
4.حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية في التطور الديمقراطي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:
https://annabaa.org. Visited: 22/8/2025.
5.ريناس بنافي، المعنى والجدوى من الممارسة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، على الموقع الإلكتروني:
https://democraticac.de. Visited: 25/8/2025.
6.كيف يساهم التسامح في تماسك وبناء المجتمعات؟، على الموقع الإلكتروني:
https://newspaper.al-vefagh.ir. Visited: 25/8/2025.